الثورة الثلاثاء 14 صفر 1432هـ الموافق 18 يناير 2011م العدد (16869)

حضر في المكلا اجتماع المجلس المحلي بمحافظة حضرموت

رئيس الوزراء: الدولة حريصة على تعزيز مسيرة التنمية بالمحافظة ودعم برامج إعادة إعمار المناطق المتضررة

▫ الاجتماع القادم للحكومة والمحافظين سيقف أمام المواضيع المشتركة للسلطتين المركزية والمحلية

■ المكلا/سبأ/..

عقد المجلس المحلي بمحافظة حضرموت اجتماعاً له أمس بحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور، ووقف الاجتماع أمام المشاريع الجاري تنفيذها بالمحافظة، واحتياجاتها التنموية والخدمية، وسبل تنشيط الاستثمارات بالاستفادة من المقومات والمزايا والفرص المتاحة بالمحافظة، بما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والشاملة بمحافظة حضرموت.

وتطرق الاجتماع إلى ماشهدته المحافظة من تطورات اقتصادية وتنموية وخدمية وفي كافة المجالات وأهمية تعزيز العلاقة والتكامل بين السلطتين المركزية والمحلية للتسريع بدفع عملية التنمية بالمحافظة.

وفي الاجتماع تحدث رئيس الوزراء مؤكدا على الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لمحافظة حضرموت وتعزيز مسيرة التنمية في مناطقها المختلفة في ظل دولة الوحدة المباركة .. متطرقا إلى المجالات ذات الأولوية والتي تمثل متطلبات عاجلة لأبناء المحافظة وبوجه خاص ما يتعلق بجهود إعادة إعمار المناطق المتضررة من كارثة السيول التي شهدتها المحافظة ولا سيما ما يتعلق بالحالات المتأخرة والكهرباء والمياه.

وأوضح بهذا الشأن أن مجلس إدارة الصندوق سيعقد خلال الفترة القليلة القادمة اجتماعا لمناقشة التقرير التقييمي لأداء الإدارة التنفيذية ومستوى الإنجاز في المهام والأعمال الداخلة ضمن اختصاصات الصندوق.

وقال: سيتم البت في الحالات المتأخرة وفقا لتقييم ميداني للإدارة التنفيذية للتأكد من سلامة الحالات والبت فيها واغلاق هذا الباب بشكل نهائي لما من شأنه افساح المجال امام التفرغ الكامل لإدارة الصندوق في جهود إعادة الإعمار بالتركيز على مواصلة إعمار المنازل المتضررة.

وأشار الدكتور مجور إلى خطط تطوير وضع التوليد الكهرباء في المحافظة بالاستناد على زيادة حجم الاستفادة من الغاز المصاحب .. موجها وزارة الكهرباء والطاقة بالاسراع في الربط الشبكي لكهرباء الوادي بكهرباء دوعن ومن ثم شبكة الوادي بساحل حضرموت وبحيث تكون كهرباء حضرموت منظومة واحدة.

وأكد رئيس الوزراء أن الوضع القائم للشبكة لا يساعد على تصريف طاقة كهربائة بقوة ١٥٠ ميجاوات نظرا لعدم حاجة مديريات الوادي والصحراء لهذا القدر من الطاقة.. موضحا أن الربط الشبكي سيؤدي إلى تخفيض الاستفادة من طاقة بهذا القدر في حضرموت.

وشدد الدكتور مجور على ضرورة تأكيد الإدارة السليمة لهذا القطاع بجوانبه المختلفة المؤسسية والإيرادية والتشغيلية بما في ذلك تقليل الفاقد .. موضحا حجم الدعم الذي تقدمه الدولة للكيلو وات الواحد من الكهرباء والذي يصل إلى حوالي ٩٠ في المائة جراء دعم الديزل والمازوت.. مشيرا إلى إجراءات الحكومة بشأن خفض فاتورة دعم هذا القطاع والتي تقوم على تقليل استخدام الديزل والمازوت عبر احلال المحطات الغازية.

ولفت رئيس الوزراء إلى الاجتماع القادم لمجلس الوزراء والمحافظين المقرر عقده خلال الربع الاول من العام الجاري .. مبينا أن الاجتماع سيقف امام مجموعة من المواضيع المشتركة بين السلطتين المركزية والمحلية بما في ذلك الجوانب المتعلقة بتنمية وإدارة الموارد المائية باعتبارها واحدة من أهم التحديات التي تواجهها اليمن خلال الفترة الراهنة.

استعراض القضايا الخاصة بمحلي حضرموت

وكان محافظ حضرموت رئيس المجلس المحلي سالم أحمد الخنبشي القى كلمة رحب في مستهلها برئيس الوزراء والوزراء المرافقين له في زيارته التفقدية للمحافظة.. مستعرضا القضايا والمواضيع التي وقفت امامها هذه الدورة للمجلس المحلي بالمحافظة.

وفي الاجتماع قدم وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي ووزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري ردوداً إيضاحية للاستفسارات التي طرحها بعض أعضاء المجلس المحلي بشأن بعض مشاريع الطرق والاتصالات قيد التنفيذ في المحافظة.. موضحين الإجراءات التي اتخذتها الوزارتان ازاء تلك المشاريع بالتنسيق مع السلطة المحلية في المحافظة والمديريات.

حضر الاجتماع وزير شئون المغتربين أحمد مساعد حسين ووزير الدولة مدير مكتب رئيس الوزراء عبدالرحمن طرموم والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام لقطاع الثقافة والفكر والإعلام الدكتور أحمد عبيد بن دغر وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى ونواب الوزراء والمسئولين في المحافظة والمكاتب التنفيذية والخدمية.

وكان رئيس مجلس الوزراء قد وصل في وقت سابق أمس إلى مطار الريان بمدينة المكلا بعد أن تعذر هبوط الطائرة التي كانت تقله في مطارعتق بمحافظة شبوة بسبب سوء الاحوال الجوية.

حيث أجرى كابتن الطائرة ست محاولات للهبوط ولكنه لم يتمكن من ذلك بسبب كثافة الغبار الذي كان يخيم على مدينة عتق الامر الذي اضطره إلى تغيير وجهة الطائرة صوب مطار الريان بمدينة المكلا محافظة حضرموت بدلا عن مطار عتق بمحافظة شبوة والتي كان مقررا أن يحضر فيها رئيس الوزراء المهرجان الجماهيري الذي نظمه المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في إطار الاستعدادات الجارية للانتخابات النيابية القادمة في ٢٧ ابريل القادم.

دعوة أبناء حضرموت إلى المشاركة في الانتخابات القادمة

وقد اقر المجلس المحلي بمحافظة حضرموت في ختام أعمال دورته الرابعة أمس البيان الختامي المتضمن القرارات والتوصيات الصادرة عن الدورة.

وأشار البيان الختامي إلى أن هذه الدورة تكتسب أهمية خاصة كونها انعقدت بعد الزيارة التي قام بها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للمحافظة والتي كان لها اثرها وانعكاساتها الإيجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بالمحافظة ، حيث وجه فخامته بتحريك تنفيذ العديد من المشاريع التنموية وفي مقدمتها مشروع ميناء المحافظة بمديرية بروم ميفع وجامعة الوادي والصحراء والمدينة الرياضية واستكمال المرحلة الثانية للاستاد الرياضي بمدينة سيئون واستكمال بناء مشروع مستشفى الامومة والطفولة بالمكلا بالإضافة إلى تنفيذ عدد من مشاريع الطرقات وتوفير عدد من قوارب الصيد للصيادين بجزيرة سقطرى والاسراع في إنجاز المحطة الكهربائية الغازية.

ولفت البيان الختامي إلى أن هذه الدورة انعقدت مطلع العام الجديد الأمر الذي جعل المجلس المحلي يقف امام الأهداف المرسومة امام نشاط السلطة المحلية بالمحافظة والمهام التي يجب أن تنهض بها واهمها التنفيذ الجيد للخطة الاستثمارية المحلية والمركزية والموازنة المالية وخطة الإيرادات المالية المحلية والمشتركة ورفع كفاءة أداء الأجهزة التنفيذية في المحافظة وفروعها في المديريات فيما يتعلق بتقديمها الخدمات للمواطنين بسهولة ويسر وترسيخ أداء السلطة المحلية على مستوى المحافظة والمديريات وتعزيز اللامركزية المالية والإدارية وتحسين وتوسيع خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والصحة والتعليم ورفع كفاءة أداء صندوق إعادة الإعمار في استكماله الإجراءات الخاصة بالتعويضات للمتضررين وإعادة إعمار البنى التحتية ورفع كفاءة وأداء الأجهزة الأمنية بالمحافظة وتعزيز دعائم الأمن والاستقرار للمواطنين وحماية الحقوق والحريات العامة والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.

ودعا المجلس المحلي في البيان كافة أبناء المحافظة إلى المشاركة الفاعلة في الاستحقاق الانتخابي القادم لانتخاب ممثليهم في مجلس النواب بكل حرية وشفافية تجسيدا لحقوقهم الديمقراطية المكفولة لهم دستوريا وقانونيا.

التقى استشارياً في البنك الدولي:

الأرحبي يشدد على تعزيز دور السياسة المالية في النمو ورفع كفاءة الانفاق العام

□.. صنعاء/سبأ/..

أكد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الأرحبي أهمية رفع كفاءة الانفاق العام في الموازنة العامة للدولة والتركيز على الانفاق الاستثماري بما يعزز الإصلاحات القائمة في الموازنة العامة ويواكب اتجاهات الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠١١م ٢٠١٥م.

وشدد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية لدى لقائه أمس استشارى البنك الدولي المكلف بإعداد تقرير مراجعة الأنفاق العام في اليمن على ضرورة التسريع بإنجاز هذا التقرير وتعزيز دور السياسة المالية في النمو ورفع كفاءة الانفاق العام.

من جهته أكد وزير المالية نعمان الصهيبي حرص الحكومة على المضي قدما في تنفيذ الإصلاحات المالية الهادفة إلى رفع كفاءة أداء المالية العامة مشيراً إلى أهمية التقرير الخاص بمراجعة الانفاق العام والذي يعد بالتعاون مع البنك الدولي.

وفي اللقاء قدم الاستشاري في البنك الدولي إبراهيم الغليقة عرضاً خاصاً بالمقترحات الخاصة بإعداد تقرير مراجعة الانفاق العام في اليمن.

حضر اللقاء وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية الدكتور مطهر العباسي ووكيل الوزارة لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبدالله الشاطر ووكيل الوزارة لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري ووكيل وزارة المالية الدكتور فضل الشعيبي.

مباحثات يمنية - صينية تتناول تعزيز التعاون في المجال الصحي

■ صنعاء/سبأ/..

عقدت أمس بصنعاء جلسة مباحثات رسمية بين اليمن والصين حول تطوير العلاقات الصحية بين البلدين برئاسة وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع التخطيط والتنمية الدكتور جمال ناشر ونائب وزير الصحة الصيني الدكتور تشنغ ماو.

كرست المباحثات لتطوير وتوسيع علاقات التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات الصحية وفي مقدمتها زيادة البعثات الطبية الصحية العاملة في محافظات حجة وحضرموت وسيئون والبيضاء والحويت وإرسال بعثة جديدة للعمل في محافظة شبوة وتفعيل وزيادة الفرق الطبية الصينية المتخصصة في اليمن وكذا تجديد اتفاقية التعاون الصحي القائمة ودعوة القطاع الصيني للاستثمار في القطاع الصحي في اليمن من خلال إنشاء المستشفيات العامة المزمع إنشاؤها في محافظتي الحديدة والمهرة.

وفي بداية المباحثات رحب وكيل وزارة الصحة العامة والسكان بنائب وزير الصحة الصيني والوفد المرافق له.. مشيرا إلى عمق العلاقة التي تربط الشعبين اليمني والصيني.

وأكد أن أعضاء البعثات الصينية العاملة في اليمن والذين سيتم استقدامهم سيحظون بالرعاية والاهتمام من قبل وزارة الصحة العامة والسكان.. معربا عن أمله في أن تسهم زيارة الوفد الصيني في رفع مستوى العلاقات بين البلدين في المجالات الصحية.

من جانبه أبدى نائب وزير الصحة الصيني استعداد الوزارة التعاون مع اليمن من خلال تأهيل الكوادر الطبية اليمنية وكل ما يمكن تقديمه من أوجه التعاون بما يسهم في تحسين وتطوير الخدمات الطبية في اليمن.

حضر المباحثات وكيل وزارة الصحة لقطاع الطب العلاجي الدكتور غازي اسماعيل ومدير التعاون الدولي في الوزارة الدكتور أحمد الزارعي وعدد من المسؤولين في وزارة الصحة وسفير الصين بصنعاء وأعضاء الوفد المرافق لنائب وزير الصحة الصيني.

في اجتماع موسع للجنة التعديلات الدستورية مع الفعاليات الوطنية :

نائب رئيس البرلمان يدعو كل الفعاليات الوطنية إلى التفاعل الجاد مع مشروع التعديلات..

الثورة – تغطية/عبدالملك الشرعبي

عقدت اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة مشروع قانون التعديلات الدستورية أمس بصنعاء اجتماعا موسعا تحت قبة البرلمان حول التعديلات الدستورية.

بمشاركة ممثلي عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات والنقابات الجماهيرية ومراكز الأبحاث والدراسات والأكاديميين والمهتمين لمناقشة مشروع التعديلات الدستورية وإثرائها بالملاحظات والأفكار والرؤى من قبل مختلف الفعاليات الوطنية ولتكون محط إجماع من قبل مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي..

وفي مفتتح اللقاء أشار نائب رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة مشروع التعديلات حمير عبد الله الأحمر إلى أن هذا اللقاء يدشن لسلسلة حوارات ولقاءات على مدى الفترة المتبقية للجنة في إعداد تقريرها النهائي لمجلس النواب..

وقال أن اللجنة ستعقد اجتماعا مماثلا كل اثنين وعلى مدى ثلاثة أسابيع للاستماع إلى آراء وملاحظات كل الفعاليات الوطنية وتلقي كافة المقترحات بشأن التعديلات الدستورية طوال الفترة المخصصة لمناقشة مشروع التعديلات..

مشيراً إلى أن أكثر من ثلث أعضاء البرلمان استندوا في طلبهم تعديل عدد من مواد الدستور إلى نص المادة (١٥٨) من الدستور التي تعطي الحق لرئيس الجمهورية ومجلس النواب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور وفقاً لإجراءات وخطوات منصوص عليها في نفس المادة الدستورية..

وقال أن مجلس النواب ناقش طلب التعديل وأقره من حيث المبدأ في الجلسة التي عقدها مطلع يناير الجاري قبل إحالته إلى لجنة خاصة مكونة من لجنة الشؤون الدستورية ولجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية.. لافتا إلى أن الهدف من هذه اللقاءات هو الاستماع إلى كافة الآراء والملاحظات والمقترحات حول مواد مشروع التعديلات الدستورية، والتي ستحظى باهتمام من اللجنة الخاصة، وسيتم الاستئناس بها والاستفادة منها أثناء مناقشة اللجنة لمواد مشروع التعديل مادة، مادة.. كون الدستور هو العقد الاجتماعي بين المجتمع وسلطات الدولة والمنظم للسلطات والمسؤوليات والحقوق والواجبات، وهو مرجع كل القوانين والتشريعات في البلاد.. مشيراً إلى أن اللجان البرلمانية التي تم تشكيلها جاء حرصا من المجلس على تسهيل آلية التواصل مع جميع القوى والفعاليات السياسية وكافة المهتمين للتواصل وتلقي الآراء والملاحظات والمقترحات والعمل على رصد كل ما يتم نشره في وسائل الإعلام الرسمية والحزبية والأهلية.

منوها بأن اللجنة الخاصة واللجان الفرعية المنبثقة عنها محكومة دستورياً ولائحياً بإنجاز مهمتها وتقديم تقريرها إلى المجلس في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ إحالة مشروع التعديلات إليها من قبل المجلس.

وفي تصريح لـ(الثورة) قال أحمد الكحلاني وزير شؤون مجلسي النواب والشورى رئيس اللجنة الإعلامية الفرعية في اللجنة المكلفة بدراسة مشروع التعديلات الدستورية أن مشروع التعديلات الدستورية يأتي تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي يقتضي في جانب منه إجراء تعديلات دستورية لتطوير النظام التشريعي وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي وتعزيز المشاركة الشعبية وتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في صنع القرار وكله يصب في تطوير وتعزيز التجربة الديمقراطية في البلاد وتعزيز الإصلاحات وتحقيق التنمية الشاملة واستشراف آفاق المستقبل وبما يحقق آمال وتطلعات شعبنا وفقا لما تقتضيه المصلحة الوطنية ويصب في تطوير النظام السياسي وترسيخ التحولات السياسية والديمقراطية في اليمن.. داعياً كافة وسائل الإعلام المحلية إلى الإسهام الفاعل في تنوير الرأي العام بأهمية هذه التعديلات وأفراد مساحة واسعة من برامجها (المسموعة والمرئية) وصفحاتها (المقروءة) لمناقشة مشروع التعديلات مع مختلف العاليات الوطنية وإثرائها بالمزيد من الأفكار والملاحظات الهادفة والبناءة وتعريف جميع المواطنين بأهمية وتوجهات وأبعاد هذه التعديلات على المدى المتوسط والبعيد..

وقد تركزت الملاحظات من قبل المشاركين حول تطوير السلطة التشريعية باعتماد نظام المجلسين والكوتا النسائية ونظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات والإصلاح السياسي وحماية المال العام. ففيما يتعلق بتطوير السلطة التشريعية باعتماد نظام المجلسين أكدت الملاحظات على أهمية إحداث تطوير مهم للبناء المؤسسي الدستوري للسلطة التشريعية بالانتقال إلى تطبيق نظام السلطة التشريعية المكونة من غرفتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى وذلك عن طريق تطوير مجلس الشورى ليكون بمثابة غرفة ثانية للبرلمان بهدف توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار وتطوير عملية التشريع وتحقيق قدر أكبر من استقرار التشريع وجعله أكثر واقعية، بالإضافة إلى تعزيز عملية بناء الدولة الحديثة ونظامها السياسي الديمقراطي المؤسسي، وتوفير آلية ديمقراطية جديدة تساهم في فتح أفق جديد أمام المشاركة الشعبية في صنع القرار وذلك من خلال تشكيل غالبية مجلس الشورى بالانتخاب لعدد متساوٍ من كل محافظة بحيث يتم انتخاب خمسة أعضاء من كل محافظة من قبل اجتماع موسع لمجموع الأعضاء في المجلس المحلي للمحافظة ومجالس مديريات المحافظة، إلا أن البعض رأى أن يتم انتخاب سبعة أعضاء بدلاً من خمسة من كل محافظة وإعطاء رئيس الجمهورية صلاحية تعيين ٥٠٪ بدلاً عن (٢٥٪) من مجموع أعضاء المجلس المنتخب وذلك لما تتطلبه عملية رفد المجلس الجديد بالخبرات والكفاءات الوطنية.

وفيما يتعلق باعتماد كوتا نسائية والذي يقتضي إدخال تعديل جديد على المادة (٦٣) من الدستور تنظم اعتماد كوتا نسائية ورفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى (٣٤٥) عضواً وذلك لاستيعاب مقاعد للمرأة بعدد ٤٤ مقعداً إضافياً..أشادت ملاحظات المشاركين وخصوصا الجانب النسائي بدعم فخامة رئيس الجمهورية للمرأة وتشجيعها وإشراكها في مختلف الميادين، وأكدت بان تخصيص دوائر مغلقة للمرأة من خلال نظام الكوتا الذي سيؤسس لانطلاقة قوية للمرأة وتمكينها من المشاركة الفاعلة في صنع القرار ورأت الملاحظات أن تخصيص ٤٤ مقعداً للنساء تشجيع لمشاركة النساء في الحياة السياسية وتعزيز لدورها باعتبارها شريكاً أساسياً لأخيها الرجل في مسيرة التنمية وتقديراً لمكانتها ومساهمتها في بناء المجتمع كما يأتي هذا التعديل تعزيزاً لحقوق المرأة التي أكد عليها الدستور.. وعبرت عدد من ملاحظات النساء المشاركات عن قلقهن بان لا يتم اعتماد نظام الكوتا بدءا من الانتخابات القبلة وان يتم تأجيلها إلى انتخابات ٢٠١٥م.

وحول تطوير نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات والذي يقتضي تعديل المواد (١٣، ٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦) من الدستور إلى جانب إضافة مواد جديدة.. أكدت ملاحظات المشاركين على ضرورة تطوير تجربة المجالس المحلية بما أفرزته من نتائج إيجابية خلال السنوات الأخيرة بحيث لا يقف الأمر عند وجود مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً ومتساوياً على مستوى المحافظة والمديرية وان لا يظل عمل هذه المجالس يقتصر على اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدة الإدارية وإنما يتم اعتماد نظام يتيح للمواطنين إدارة شؤونهم العامة المحلية بأنفسهم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية عبر مجالس محلية تتمتع بسلطة اتخاذ القرار في الشأن المحلي وذلك يعتبر أنصع صور اللامركزية الإدارية.. إلا أن بعض المشاركين ابدوا تخوفا من إعطاء المجالس المحلية كامل الصلاحيات بالنظر إلى تجربة المجالس المحلية الحالية التي شهدت إخفاقات في أدائها في عدد من المحافظات والمديريات.. الأمر الذي يستدعي التريث في عدم إعطاء كامل الصلاحيات للحكم المحلي وفقاً لمشروع التعديلات الدستورية..

وفيما يتعلق بتحديد مدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات بدلا عن سبع سنوات الحالية بحكم أن المدة المحددة القائمة حالياً تعتبر طويلة قياساً بما هو سائد في معظم البلدان الديمقراطية... فقد أشاد المشاركون بتعديل مدة الرئاسة إلى خمس سنوات مع التأكيد على ضرورة تحديد الفترة وعدم ترك المجال مفتوحا ضمانا لتعزيز مبدأ التعددية السياسية وتحقيق فرصة أوسع للتداول السلمي للسلطة..

واجمع المشاركون في ختام اللقاء الموسع الأول على حتمية هذه التعديلات لتطوير النظام السياسي وترسيخ النهج الديمقراطي وتوسيعا للمشاركة الشعبية..

▫ الكحلاني لـ(الثورة): التعديلات تستشرف آفاق المستقبل وتعزز مسيرة التجربة الديمقراطية في البلاد..
▫ المشاركون يؤكدون ضرورة تطوير التشريعات وتعزيز عملية بناء الدولة الحديثة
▫ تخصيص ٤٤ مقعداً للمرأة تشجيعاً لمشاركتها في الحياة السياسية
▫ إعطاء رئيس الجمهورية صلاحية تعيين ٥٠٪ بدلاً عن (٢٥٪) من مجموع أعضاء مجلس الشورى لرفد المجلس الجديد بالخبرات والكفاءات الوطنية..